معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 19/ العدد 1 (جوان 2024): ص.ص: 259-278

دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في ظل الإستراتيجية الوطنية للتصدير 2011-2022

Analytical study of Algeria's exports outside the oil sector in the light of the national export strategy 2011-2022

ط.د. عز الدين بلعلى [1] *. د. عمر دهيمي[2]

[1] مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرةِ، البويرة 10000، الجزائر، i.belala@univ-bouira.dz

[2] مخبر الإقليم، المقاولاتية والابتكار، جامعة البويرةِ، البويرة 10000، الجزائر، om.dehimi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/30؛ تاريخ القبول: 2024/04/27؛ تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع ترقية عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات في ظل الاستراتيجية الوطنية للتصدير، تطرقنا إلى ضرورة الاهتمام والرفع من الصادرات غير النفطية كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة والاستقلالية المالية للجزائر، تم تحليل الجوانب الاقتصادية من خلال تحليل كفاءة الاستراتيجية الوطنية للتصدير ودورها في الرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

تركز هذه الدراسة على أهمية توجيه الجهود نحو تعزيز البيئة الاقتصادية للبلد لتحسين وتثمين فرص التصدير خارج المحروقات وتحقيق التطور والازدهار الاقتصادي وكذا تعزيز الاستقلالية المالية للبلد.

استخدمنا خلال هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلنا إلى انه توجد علاقة طردية قوية بين الإستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة 2019-2022 والقرارات الحكومية، وبين حجم وقيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، حيث ساهمت بشكل كبير في ترقيتها وزيادة قيمتها.

* المؤلف المرسل

كلمات مفتاحية: صادرات الجزائر؛ الصادرات غير النفطية؛ خارج قطاع المحروقات؛ الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

Abstract:

This study addresses the issue of promoting export operations outside the oil sector in light of the national export strategy. It tackles the importance of increasing non-oil exports as a means of promoting economic growth and achieving sustainability and financial independence for Algeria. This article has analyzed the various economic aspects of the national export strategy and its role in increasing the volume of exports outside the fuel sector. The present study focuses on the importance of directing efforts towards strengthening the country's economic environment to improve export opportunities outside the fuel sector for achieving economic development and prosperity in the country. This growth in exports leads Algeria to straighten its national sovereignty and financial independence. the descriptive analytical approach has been used to conduct this study. The results show that there is a significant increase in the national exports outside the fuel sector during the period of 2019-2022 due to the efficiency of the national export strategy.

Keywords: Algerian exports; outside the oil sector; national export strategy; Non-oil exports.

مقدمة:

تعد عمليات التصدير عنصراً حيوياً في الهيكل الاقتصادي الحديث في ظل العولمة الاقتصادية للدول، حيث تمثل المحرك الأساسي لتعزيز النمو وزيادة فعالية الديناميكية الاقتصادية من اجل تحقيق التوازن الكلي المستدام، يتطلب تحقيق هذا الهدف فهماً دقيقاً لكرونولوجيا التطورات الاقتصادية والسياسية التي تحكم عمليات التصدير، والتي تشكل نقطة تحول وانعطاف حاسمة في تحقيق التوازن التجاري وتعزيز استراتيجية الإنعاش الاقتصادي للبلد.

في هذا السياق تبرز أهمية دراسة فعالية عمليات التصدير على النمو الاقتصادي والتوظيف والاستثمار، وعلى الاقتصاد بصفة عامة، إن الزيادة المستدامة والمستمرة في الصادرات السلعية غير النفطية تعزز وتكرس الدخل القومي والسيادة الوطنية، وتضمن

كفاءة وصلابة احتياطي الصرف للبلد، وتزيد من القدرة التنافسية للبلدان على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبالتالي فإن تطوير شبكة النقل الدولي وتوسيع نطاق الصادرات خارج قطاع المحروقات يعدان تحديات حيوية لتحقيق الفعالية الاقتصادية للبلد على المدى البعيد.

سعت الحكومة في الجزائر جاهدة إلى وضع سياسات واستراتيجيات من اجل تسهيل وعصرنة وتشجيع عملية التصدير للمنتجات السلعية التامة والنصف مصنعة غير النفطية، حيث تشمل هذه الاستراتيجيات والتسهيلات الحكومية على تحفيزات مالية وإعفاءات ضريبية للشركات المصدرة وخصوصا الشركات الفتية منها، بالإضافة إلى تعزيز وعصرنة البيئة التنظيمية من خلال الرقمنة الإدارية وتوسيع قاعدة الدعم المالي لدعم الصادرات. وعلى ضوء كل هذا قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الاستراتيجية الوطنية للتصدير على زيادة قيمة وحجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؟

ومن اجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية

- ما هي الاستراتيجية الوطنية للتصدير؟
- ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟
- ما هو دور الاستراتيجية الوطنية للتصدير في رفع العراقيل وتقديم التسهيلات لبداية مرحلة التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- الإستراتيجية الوطنية للتصدير هي خطة أو مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تعزيز وتطوير عمليات التصدير في الجزائر
- الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات للجزائر.
- تعلب الاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة الممتدة 2019-2023 دورا محوريا في الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات، من خلال رفع العراقيل وتقديم التسهيلات اللازمة للمصدرين.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- دراسة فعالية الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2019-2022 ودورها في الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات.
- تحديد المعوقات التي تحول دون التنوع الاقتصادي في البلد.
- دراسة مدى تطابق التسهيلات الحكومية للمصدرين والنتائج المحققة في مجال التصدير غير النفطي.
- إيجاد حلول فعلية للرفع من حجم الصادرات الجزائرية خراج المحروقات.

منهج الدراسة: من اجل الوصول إلى نتائج دقيقة وتحليلات مفسرة، سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل الدراسة:

- **المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية والتصدير**
- **المحور الثاني: و اقع الاستر اتيجية الوطنية للتصدير 2019-2022**
- **المحور الثالث: تحليل الصادرات الجز ائرية خارج قطاع المحروقات للفترة الممتدة 2011-2022**

المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية

أولا مفهوم التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية هي عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات بين وحدات سياسية، تتميز وتتمتع كل منها بالاستقلالية السياسية، واستراتيجيتها المختلفة، وكذا النظام النقدي الخاص بها [1].

ثانيا مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجز ائر:

1 مرحلة التحرير المقيد1990: تم خلال هذه المرحلة إصدار قانون النقد والقرض تحت رقم 90/10 والذي يؤسس [2]لتحرير الاستثمار الأجنبي، كم تم خلال هذه المرحلة

(1) حسين احمد توفيق، 1988، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988 ص09

(2) عبد الغافر غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1980-2011، مجلة الباحث، العدد15، 2015 ص285

إقرار القانون 92/16 في الفترة 1990/08/07 الذي ينص على السماح للمتعاملين التجاريين باستيراد السلع وإعادة بيعها، بعد أن كان في السابق احتكار للتجارة الخارجية من طرف الدولة، إلا انه وفي جميع الحالات يبقى اعتماده وتطبيقه يأخذ طابع التقيد الجزئي.

2 مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1990-1991: على خلفية التأثيرات السلبية وما ينجر عنه من عرقلة لدور التجارة الخارجية في دعم التنمية المحلية، قامت الدولة الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في فيفري 1991 الذي يدعم ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الاحتكار الذي لزم الاستراتيجيات الجزائرية منذ التسعينات، كما نص المرسوم أيضا على إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير.

3 مرحلة إعادة التقييد للتجارة الخارجية 1992: بعد عديد الآثار السبية الناجمة عن إقرار الدولة مبدأ تحرير التجارة الخارجية، وتبعا لعدم تمكن الحكومة من التحكم الجيد في تبعات تحرير التجارة الخارجية لنقص الخبرة والكفاءة، قامت الدولة بإصدار التعليمة 625 والتي تقضي بإرجاع الإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون الإخلال بمسعى تحريرها[3].

4 مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية 1994: خلال هذه المرحلة كانت الدولة الجزائرية بصدد التحضير لإجراءات التعاقد مع صندوق النقد الدولي، وعلى ضوء الاتفاقية المبرمة بينهما" Stand By" تم إعادة جدولة الديون، وكذا إعادة تحرير التجارة الخارجية.

ثالثا مفهوم التصدير:

هو عملية بيع أو تحويل سلعة معينة من عون مقيم إلى عون آخر غير مقيم[4]، ويعد التصدير من أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية لاحتوائه اقل نسبة مخاطرة مقارنة مع البدائل الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر والمشترك.

(3) السبتي وسيلة، مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 01 العدد01، 2018، ص128

(4) سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 ص40.

مما سبق يتضح بان التصدير هو عملية تحويل الفائض من المنتجات إلى الخارج، من دولة إلى دولة أخرى دون المساس بدرجة الإشباع على المستوى الداخلي.

رابعا أهمية التصدير:

تأتي أهمية التصدير، من مبدأ أنها تسهم في تحقيق التوازن العام في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، كما أنها تسهم في الرفع من احتياطي الصرف وبالتالي الحفاظ على السيادة المالية للبلد، من منطلق زيادة الصادرات من اجل القدرة على الاستيراد لإشباع الطلب الداخلي، لهذا يعد التصدير مهما لتحقيق التوازن التجاري [5].

المحور الثاني الاستراتيجية الوطنية للتصدير:

أولا مفهوم الاستراتيجية:

الاستراتيجية هي وسيلية للوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة والمخطط لها مسبقا[6]، لهذا فهي تركز وتتمحور حول الأساليب والأدوات لتحقيق الأهداف المخططة، تعتبر علاقة بين الحاضر والمستقبل لأنها ترسم وتحدد المناهج والأساليب والوسائل على ضوء واقع معين لأهداف وغايات مستقبلية.

ثانيا واقع الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2019-2022 في ظل التوجهات الجديدة للحكومة:

إن التذبذب السلبي في أسعار النفط يؤدي بالضرورة إلى إضعاف الاقتصاد الجزائري، وزيادة هشاشته وعدم صلابته أمام التغيرات العالمية، وجعله غير قادر على تحقيق مؤشرات الاقتصاد الكلي والتنمية المحلية، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات التي مثلت 97% من إجمالي صادرات الجزائر لفترات طويلة بسب هشاشة القطاع غير النفطي، وعدم التنويع الاقتصادي[7]. ومن أجل كبح جماح

(5) عادل المهدي التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص328

(6) فضيل دليو، الاستراتيجية الأمنية أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها، الباحث الاجتماعي العدد13، 2017، ص57

(7) تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الإستراتيجية الوطنية للتصدير: (SNE) الاستشارة الثانية ليومي 29 و30 جانفي 2018 بمقر الوكالة "ألجكس"، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية https://www.algex.dz/ar تاريخ الاطلاع 2024/01/19

السيطرة الكلية للمداخيل البترولية على أرصدة الميزان التجاري، أعلنت الدولة الجزائرية عن إصلاحات وتغييرات هيكلية لتنويع السلسلة الاقتصادية، من خلال تبني نهج التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، حيث سمح مشروع الاستراتيجية الوطنية للتصدير (SNE) التي خطط لها وأسست 2018 وتدخل حيز التنفيذ والتطبيق بداية من 2019 وتمتد صلاحيتها وتبعات قراراتها إلى غاية إلى غاية 2023[8]، من خلال الاجتماع الذي انعقد يوم 29و30 جانفي 2018 بإشراف من وزارة التجارة، وبمشاركة جميع الفاعلين والمؤثرين في التصدير، تم وضع خارطة طريق تكون بمثابة الاطار التنظيمي والبرنامج الاستعجالي لتطوير هذه الاستراتيجية التي هي بمثابة نقطة الانطلاق نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر، تتضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدير الأهداف التي يتعين تحقيقها خلال 3 إلى 5 سنوات المقبلة بعد سنة 2018 وهي على النحو التالي:

- تبني نهج التنويع السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال التنويع الاقتصادي.
- تطوير بيئة الأعمال وتقليل تكاليف المعاملات من اجل زيادة التنافسية للمؤسسات وجذب الاستثمارات الأجنبية
- تطوير وعصرنة الهيكلة الإدارية والقدرة الإنتاجية للشركات الموجهة لنشاط التصدير.

احتوت الإستراتيجية الوطنية للتصدير جميع الشروط والأهداف التقنية والمادية اللازمة لتطوير وزيادة حجم المبادلات الخارجية للجزائر، خاصة فيما يخص تسريع وتيرة رقمنة المرفق العمومي للقطاعات التي لها علاقة بقطاع التصدير والاستيراد، العمل على إنشاء مؤسسات مصغرة متخصصة في تكنولوجيات الإعلام، والعمل على إعداد أرضية لوجستية موجهة للتصدير.

ثالثا الهيئات الفاعلة في الاستراتيجية الوطنية للتصدير:

1 المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:

- **تعريف المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات :**

أسس ونصب طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 23-290 المؤرخ في 3 أغسطس 2023,

(8) تقرير صادر عن وكالة الأنباء الجزائرية، الاستراتيجية الوطنية للتصدير: استكمال التقرير النهائي قبل سنة 2018، وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/economie/57339-2018 تاريخ الاطلاع 2023/12/30

والذي يؤسس ويكرس لتكوين المجلس الاستشاري الوطني لتطوير وترقية الصادرات غير النفطية، تمت المصادقة عليه بواسطة الوزير الأول بتكليف من رئيس الجمهورية[9].

- **تشكيلة المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:**

يتشكل المجلس الوطني الاستشاري من تركيبة إدارية محكمة ومتناسقة تشمل جميع الفاعلين الاقتصاديين، منظمة ومهيكلة حسب السلم الهيكلي والإداري للمجلس.

يترأس المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات الوزير الأول، بالإضافة إلى تشكيلة تضم 12 وزيرا وكذا محافظ بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك ممثلة بمديرها العام، الجمعية المهنية للمؤسسات المالية والبنوك ممثلة برئيس الجمعية، الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة ممثلة برئيس الغرفة، رئيس فرقة الفلاحة الوطنية، رئيس الغرفة الوطنية للإنتاج والحرف والصناعة التقليدية، رئيس الغرفة الجزائرية للاهتمام وتربية المائيات والصيد، رؤساء جمعيات المجتمع المدني التي تعنى بالتصدير.

مهام المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:

يهتم المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات وتطويرها بمهمة تحديد معايير وأهداف تطوير الصادرات ومختلف استراتيجيتها، تقييم البرامج الخاصة بالصادرات وعملياتها، اقتراح جميع الإجراءات ذات الصلة المؤسساتية والتشريعية لتمكن من تسهيل ولوج وتوسع الصادرات خارج المحروقات، كما يتولى مهمة تقديم استشارات من شأنها تبسيط وتسهيل عملية التصدير للمنتجات الجزائرية للأسواق الخارجية، وكذا صياغة جميع الاقتراحات والاستشارات إلى قرارات تمكن من تقوية تنافسية المنتجات[10].

يعنى بدراسة كل الإجراءات التي تدعم وتحفز المصدرين أو كل عملية تثمين وتكريس للمنتجات ذات الطابع المحلي، مع صياغة واقتراح كل الإجراءات والتدابير

(9) تقرير عن وكالة الأنباء الجزائرية، صدور المرسوم التنفيذي المتضمن تشكيل وسير المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات بالجريدة الرسمية، وكالة الأنباء الجزائرية، **https://www.aps.dz/ar/economie/147900-2023-08-15-16-51-47** تاريخ الاطلاع 2023/10/15

(10) المرسوم التنفيذي رقم 23-290 المؤرخ في 3 أغسطس 2023, المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 يونيو 2004 والمتضمن تشكيل المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات وسيره

2 المنتدى الوطني للتصدير:

- **تعريف المنتدى الوطني للتصدير**

يجتمع من خلاله مختلف الفاعلين والمصدرين في مجال التصدير، ينظم من طرف مجلس[11] التجديد الاقتصادي الجزائري، بحضور مستشاري رئيس الجمهورية، وأعضاء الحكومة، ويحظره أيضا الوزير الأول، بإشراف ومتابعة دقيقة من طرف رئيس الجمهورية الجزائرية، حيث يدرس هذا المنتدى واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وسبل ترقيتها زيادة حجمها وقيمتها، من خلال تقديم توصيات واقتراحات ترمي في حوصلتها إلى تطوير وزيادة حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

- **الفاعلين في المنتدى الوطني للتصدير:**[12]

- أعضاء منتدى التجديد الاقتصادي.
- الوزير الأول.
- مستشاري رئيس الجمهورية.
- أعضاء الحكومة.
- جمعيات المصدرين الجزائريين.
- المتعاملون الاقتصاديون.

- **مخرجات المنتدى الوطني للتصدير لسنة 2022:**

انبثقت عن المنتدى الوطني للتصدير، العديد من المخرجات والقرارات التي تهدف في مجملها إلى تحسين ورفع قيمة وحجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث كانت

(11) تقرير صادر عن وكالة الأنباء الجزائرية، منتدى التصدير يقدم عدة اقتراحات تهدف لرفع قيمة الصادرات خارج المحروقات، وكالة الأنباء الجزائرية، **https://www.aps.dz/ar/economie/133385-2022-10-20-22-53-58** تاريخ الاطلاع 2023/09/28 .

(12) تقرير تلفزيوني صادر عن المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، العاصمة- منتدى التصدير/ تنمية الصادرات من أجل التجديد الاقتصادي، **https://www.facebook.com/watch/?v=1161003751460188** تاريخ الاطلاع 2023/10/19

حصيلة الأشغال ثلاثون اقتراحا تم إدراجها طبقا لموضوعين رئيسين هما: الاستراتيجية الفعلية لتنمية وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، تتضمن 18 اقتراحا، وديناميكية الإصلاحات والتعديلات من اجل جزائر مصدرة، تضمن 12 اقتراحا، في حين تم تحديد هدف رئيسي لهذه الأشغال تمثل في تحقيق ما قيمته 30 مليار دولار من عائدات الصادرات خارج المحروقات، إلى غاية نهاية سنة 2023 .

ومن بين أهم هذه الاقتراحات نذكر :

- نهاية العمل بقانون تجريم التأخر والامتناع عن توطين العائدات والحوصلة المالية التي تندرج وتترتب عن عمليات التصدير في الآجال والفترات المتفق عليها وتعويضه بإقرار غرامة مالية.

- التسريع من وتيرة فتح فروع للبنوك الجزائرية خارج إقليم الدولة .

- الاستمرار والإسراع في تطوير وتعديل البنية التحتية للنقل واللوجستيك طبقا للمعايير العالمية، وكذا تحسين نظام إدارة المخاطر للمصدرين.

3 المجلس الوطني للتجديد الاقتصادي:

- **تعريف المجلس الوطني للتجديد والتحيين الاقتصادي:** [13]

يعرف على أنه تكتل وطني يجمع بين مختلف المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة والشركات الفتية التي تشتغل في القطاع الصناعي، حيث يعتبر في الأساس تجميع للمهارات والموارد بغية خلق قيمة مضافة من اجل تحقيق هدف التعافي الاقتصادي، والتبعية لقطاع المحروقات.

يعتمد المجلس الوطني للتجديد الاقتصادي قانونا داخليا وميثاقا أخلاقيا ينضم ويحدد المبادئ الأساسية التي يلتزم بتطبيقها جميع الأعضاء، من اجل توجيه الجهود لتحقيق الأهداف المسطرة، يسمح تنوع القطاعات الصناعية الممثلة في المجلس بمعرفة والاطلاع المستمر على خبايا القطاع الاقتصادي والصناعي، هذا الانسجام يساهم في

(13) الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتجديد الاقتصادي، تعريف المجلس الوطني للتجديد الاقتصادي، **https://crea.dz/**، تاريخ الاطلاع 2023/11/12

صياغة وبلورة المقترحات والمساهمات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاستراتيجيات الوطنية لاسيما الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتصدير خارج المحروقات.

- **أهداف المجلس الوطني للتجديد الاقتصادي:**

- حماية الخصوصية والمصالح المعنوية والمادية للأعضاء بالنسبة للسلطات العمومية التي تترتب عن مجريات الحوار الاجتماعي.
- تفعيل الدور المحوري للمجلس من خلال وضع أسس وأطر لبيئة اقتصادية مستدامة تحوي جميع الفاعلين في مجال التصدير
- الإسهام في صياغة وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتصدير
- دعم التنمية من خلال من خلال تفعيل المقاولاتية وتجسيد مبدأ المنافسة
- تجسيد المقترحات المنبثقة عن منتدى التصدير

المحور الثالث: تحليل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2011-2022

يتطلب تحليل سلاسل الإمداد والتوريد لأي دولة في العالم الاعتماد على مؤشرات وبيانات إحصائية، تمكن من قياس الأداء الاقتصادي ومدى إسهام عملية التصدير والاستيراد في النمو والنشاط الاقتصادي للبلد، في هذه الورقة البحثية سوف نقوم بمعالجة وتحليل السلسلة الكرونولوجية للصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد اخترنا الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2022، وهذا حتى يتسنى لنا القيام بالدراسة التحليلية الدقيقة لفعالية ونجاعة الاستراتيجية الوطنية للتصدير على زيادة وتنمية حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، حيث قسمنا الفترة خلال تحليلنا إلى شطرين: من سنة 2011 إلى غاية 2018 هي فترة ما قبل اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتصدير، والفترة الثانية 2019 إلى غاية 2022 فترة تأسيس وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

أولا: تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (2011-2022)

الجدول التالي يمثل نسبة تطور الصادرات الجزائرية بشقيها الصادرات للمحروقات والصادرات خارج المحروقات للفترة 2011-2022

الجدول رقم (01) تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات للفترة 2011-2022(مليون $)

المواد المصدرة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المواد الغذائية	355	315	404	323	238	326
الطاقة	71661	70584	63663	58362	33081	27918
المواد الأولية	161	168	109	110	107	84
المواد نصف مصنعة	660	618	492	1173	1111	909
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	1	,	0
التجهيزات الصناعية	35	32	29	16	18	53
السلع الاستهلاكية	16	19	16	11	11	18
المجموع الجزئي	72888	71736	64713	59996	34566	29309
أخرى	0	0	0	0	,	1
المجموع الكلي	72888	71736	64713	59996	34566	29310
مجموع الصادرات خ.م	**1227**	**1153**	**1050**	**1634**	**1485**	**1391**
نسبة الصادرات خ.م %	1.7%	1.6%	1.6%	2.7%	4.3%	4.7%

المواد المصدرة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المواد الغذائية	350	373	408	437	576	269
الطاقة	33202	38929	33255	20022	34137	59711
المواد الأولية	73	93	96	71	182	263
المواد نصف مصنعة	845	1626	1445	1287	3486	5086
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	1	2
التجهيزات الصناعية	78	90	83	77	188	84
السلع الاستهلاكية	20	33	36	37	63	111
المجموع الجزئي	34569	41144	35323	21932	38632	65526
أخرى	0	2	0	0	4	0
المجموع الكلي	34569	41146	35323	21932	38637	65526
مجموع الصادرات خ.م	**1367**	**2249**	**2079**	**1916**	**4579**	**5978**
نسبة الصادرات خ.م	%4	%5,5	%5,9	%8,7	%11,9	%9,1

المصدر : من إنجاز الباحثين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر الموقع الرسمي https://www.bank-of-algeria.dz/ تاريخ الاطلاع 2024/01/02

من خلال تحليلنا للسلسلة الزمنية لصادرات الجزائر بصفة عامة، وصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات بصفة خاصة، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2011 إلى غاية 2022، تبين لنا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما يوضحه المنحنى البياني للصادرات الجزائرية .

الشكل رقم (01) :منحنى بياني للصادرات خ.م والصادرات الكلية في الجزائر

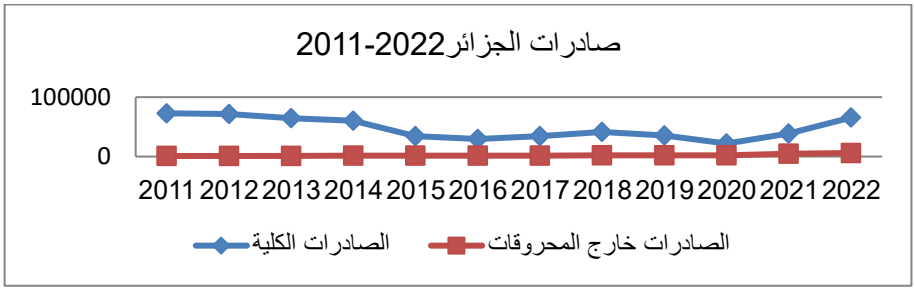

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (01)

حققت سنة 2011 نسبة 1.9% من إجمالي الصادرات ما قيمته 1.2 مليار دولار، وهذا ما يؤكد على الضعف الهيكلي، وقلة التنوع وعدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية، استمرت وتيرة ضعف قيمة الصادرات الجزائرية خراج قطاع المحروقات على نفس النسق إلى غاية سنة 2015 حيث ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية إلى 4.3% مقارنة بالصادرات الكلية، ما قيمته 1.4مليار دولار، يعود ارتفاع نسبة الصادرات السلعية غير النفطية لسنة 2015 التي مثلت 4.5% من المجموع الكلي للتصدير بسبب انخفاض الجباية البترولية لتهاوي أسعار النفط من 120 دولار للبرميل سنة 2011 إلى 53 دولار للبرميل سنة 2015، ما أدى إلى تهاوي المداخيل البترولية وانخفاض حجم الصادرات الكلية للجزائر.

خلال سنة 2018 لوحظ بداية انتعاش الصادرات غير النفطية، حيث حققت ما قيمته 2.2 مليار دولار وهي سابقة في تاريخ الجزائر، قررت الحكومة الجزائرية سنة 2018 بداية التأسيس لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير وإشراك جميع الفاعلين، هدفها

الرئيسي هو الرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، خلال سنة 2019 لوحظ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وهذا راجع إلى ضعف قيمة وحجم الصادرات الجزائرية الكلية بما فيها الصادرات خارج قطاع المحروقات، التي حققت 2.07 مليار دولار، سجلت سنة 2021 القفزة النوعية والطفرة الكرونولوجية للسلسة الزمنية لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، حيث حققت ما قيمته 4.5 مليار دولار بنسبة 11.9% من المجموع الكلي لصادرات الجزائر، كما سجلت سنة 2022 ما قيمته 5.9 مليار دولار، تعتبر خطوة إيجابية وتطور ملحوظ للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، وهذا إن دل فإنه يدل على فعالية الإجراءات الحكومية، وكفاءة الاستراتيجية الوطنية للتصدير والقرارات والإجراءات المنبثقة عنها.

الملاحظ أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات عرفت ارتفاعا قياسيا خلال سنة 2021 و2022، وهذا راجع إلى دخول بعض الإجراءات حيز التطبيق والتي تم إدراجها ضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدير، وهو ما سمح للمنتجين والمصدرين على حد سواء من رفع التحدي وفرض هيمنة بعض المنتجات المحلية في الأسواق العالمية بصفة عامة والأسواق الإفريقية بصفة خاصة، ومن جملة هذه الإجراءات نجد التشجيع على دخول الأسواق الإفريقية، فتح فروع للبنوك الجزائرية في إفريقيا، تسهيل الإجراءات الجمركية، رقمنة قطاع الجمارك، اقتناء وتجهيز 7 مخابر متنقلة تابعة لقطاع الجمارك، تشجيع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتصدير من خلال مشاركتهم في المعارض الدولية خارج الوطن للتعريف بالمنتج الوطني، تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة للطلبة والباحثين من خلال القرار 1275.

ثانيا تحليل تركيبة السلع المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2021-2022

وحتى نتعمق أكثر في تحليل سبب ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية للسنتين 2021 و2022، ارتأينا أن نقوم بتحليل تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات لهذه الفترة.

الجدول رقم (02) تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات حسب فوج المنتجات للفترة 2021-2022 (بملايين الدولارات)

	2021		2022	
	القيمة	%	القيمة	%

صادرات البترول والمحروقات	34058	88,15%	59549	90,88%
الصادرات خارج قطاع المحروقات	4578	11,85%	5977	9,12%
الكهرباء والطاقة النظيفة	79	1,73%	162	2,71%
المنتجات نصف مصنعة	3486	76,15%	5086	85,09%
المنتجات الغذائية بكل انواعها	575	12,56%	269	4,50%
المواد الأولية من غير النفط	182	3,98%	263	4,40%
التجهيزات الصناعية والعتاد	188	4,11%	84	1,41%
المنتجات الاستهلاكية خ قطاع التغذية	63	1,38%	111	1,86%
التجهيزات الفلاحية ولاستصلاحيه	1	0,02%	2	0,03%
مواد أخرى	4	0,09%	0	0,00%
المجموع الكلي للصادرات	38636	/	65526	/

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات بنك الجزائر الموقع الرسمي /https://www.bank-of-algeria.dz

حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات مستوى قياسي في سنة 2022 بقيمة 5.98 مليار دولار، بزيادة قدرها 30.57% مقارنة بسنة 2021، وهذا ما يوضحه الشكل رقم02

الشكل رقم (02): مدرج تكراري يبين تركيبة الصادرات خارج المحروقات حسب فوج المنتجات للفترة 2022-2023 (الوحدة مليون دولار)

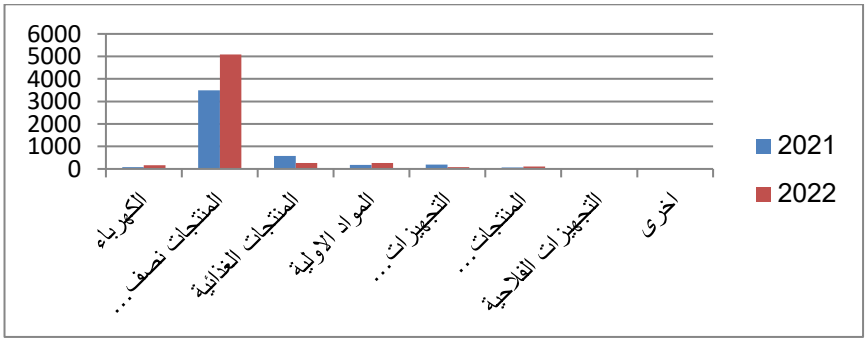

المصدر من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (02)

تمثل المنتجات النصف مصنعة الحصة الأكبر من صادرات الجزائر خارج المحروقات، بنسبة قدرت 85% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، بقيمة إجمالية وصلت إلى 3.4 مليار دولار خلال سنة 2021 و5.08 مليار دولار خلال سنة 2022، حيث سجلت ارتفاعا خلال سنة 2022 يقدر 49% مقارنة بسنة 2021، سجلت أيضا صادرات الكهرباء خلال سنة 2022 ما قيمته 162 مليون دولار، بزيادة قدرها 105% مقارنة بسنة 2021، وهو الأمر الذي يعتبر إيجابيا من خلال تصدير الطاقة النظيفة والمتجددة للعالم.

شهدت صادرات المواد الأولية من غير النفط زيادة قدرها 4.4٪، حيث حققت ما قيمته 182 مليون دولار في ديسمبر 2021 لترتفع إلى 263 مليون دولار في ديسمبر 2022. هذا الارتفاع راجع إلى زيادة صادرات مادة الفوسفات التي حققت 102 مليون دولار.

ثالثا مؤشرات التغير في حجم الصادرات السلعية غير النفطية للثلاثي الأول 2022 إلى غاية الثلاثي الثاني 2023:

مؤشر الحجم يقيس حجم تدفق الصادرات السلعية ويتم حسابه بالاعتماد على مؤشر القيمة ومؤشر السعر مثلما هو مبين في القانون

مؤشر الحجم (f,y,q,j) j = مؤشر القيمة (f,y,q, j) j/مؤشر السعر_(f,y,q,j) j[14]

يسمح لنا هذا المؤشر بمعرفة تغير حجم الصادرات السلعية ومدى تطورها من مرحلة إلى أخرى مثلما هو مبين في الجدول، حيث إن زيادة الصادرات السلعية دلالة على كفاءة وفعالية بنية الاستثمار والإنتاج في البلاد، مما يسمح للدولة بالتنويع الاقتصادي.

الجدول رقم (03) مؤشر التغير في حجم الصادرات السلعية للجزائر، ربع سنوي 2022

المؤشر الثلاثي السنوي	2022				2023	
	T1	T2	T3	T4	T1	T2
مؤشر حجم الصادرات السلعية(100=2005)Volume index	31,4	38,4	28,8	35,5	40,5	46,8

(14) الموقع الرسمي منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الاطلاع يوم 2023/08/09 https://unctadstat.unctad.org/datacentre/reportInfo/US.MerchVolumeQuarterly

نسبة التطور مقارنة بالفترة السابقة	2,75	22,3	24,8	22,5	14,5	15,7

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على بينات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الموقع الرسمي https://unctadstat.unctad.org / تاريخ الاطلاع 2023/09/08

حجم الصادرات السلعية للجزائر خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الأول لسنة 2022 إلى غاية الثلاثي الثاني من سنة 2023، في فترة انتعاش وتطور مستمر ماعدا بعض التذبذبات التي سنتطرق إليها، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (03)

الشكل رقم (03) : تمثيل بياني لمؤشر حجم الصادرات السلعية للثلاثي الأول من سنة 2022 إلى غاية الثلاثي الثاني من سنة 2023

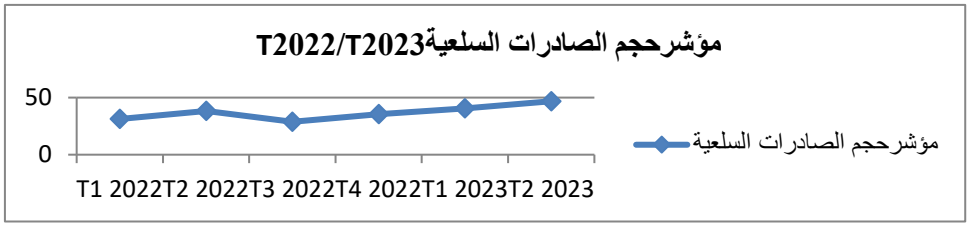

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03)

من خلال التمثيل البياني أعلاه، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02)، التي هي بيانات مقدرة ومرجحة للتعديل من طرف المنظمة، نلاحظ انه تم تسجيل انخفاض في الثلاثي الثالث من سنة 2022، حيث وصل حجم الصادرات السلعية إلى 28.8، وهذا بسبب انخفاض ظرفي مؤقت في حجم الصادرات غير النفطية، أما خلال الثلاثي الرابع من سنة 2022 ارتفع مؤشر حجم الصادرات إلى 35.5، ثم 46.8 خلال الثلاثي الثاني من سنة 2023، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

الخاتمة:

سعينا من خلال هذه الدراسة تحت عنوان دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خارج المحروقات في ظل الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2011-2022، إلى تسليط الضوء على الاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة الممتدة من 2019-2022، ودورها في تقليص التبعية

لقطاع النفط، وهل حققت الغرض المنشود وهو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية، وتقليص الصدمات الخارجية للاقتصاد الجزائري جراء التذبذب في أسعار النفط، من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- الاستراتيجية الوطنية للتصدير هي ترسانة من القرارات والإجراءات تهدف للرفع من قيمة الصادرات غير النفطية، تم صياغتها بإشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين، وبإشراف من الوزير الأول، تمتد من سنة 2019 إلى 2023

- الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات الكلية، ولازالت لا ترقى للمستوى المطلوب الذي يسمح للجزائر بتحقيق الاستقلالية المالية والتنويع الاقتصادي، والتخلص من تبعية القطاع الريعي، غير أنها في تحسن ملحوظ وهذا ما أثبتته النتائج المحققة خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة.

- ساهمت الاستراتيجية الوطنية للتصدير، من خلال القرارات والتدابير المنبثقة عنها، في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال سنة 2021 وسنة 2022.

وعلى ضوء كل ما سبق يمكن أن ندرج التوصيات التالية:

- ضرورة التركيز والاهتمام وتقديم التسهيلات والإعانات اللازمة للمؤسسات التي تقوم بإنتاج المواد الأولية، لأنها تعتبر قاطرة للكثير من الصناعات بالنسبة للمؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر، وهذا ما يؤدي حتما إلى ولوج تلك المؤسسات إلى مرحلة التصدير.

- إنشاء مناطق تبادل تجاري حر مع إفريقيا في اقصى الجنوب الجزائري من جهة، وفي دول إفريقيا من جهة أخرى.

- تمكين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في المعارض الدولية للإنتاج والتصدير داخل وخارج الجزائر.

- رقمنة الإجراءات الخاصة بالتصدير، وتخفيض الضرائب الجمركية للمصدرين كإجراء تحفيزي من اجل مضاعفة المجهودات من طرف المنتجين لرفع حجم الصادرات وترقيتها.

المراجع

الكتب والمقالات العلمية:

1) السبتي وسيلة، مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد01، العدد01، 2018.

2) حسين احمد توفيق، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.

3) سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

4) عادل المهدي التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.

5) عبد الغافر غطاس، اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1980-2011، مجلة الباحث، العدد15، 2015.

6) فضيل دليو، الاستراتيجية الأمنية أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها، مجلة الباحث الاجتماعي العدد13، 2017.

المراجع الإلكترونية:

1) الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، https://unctad.org/fr/statistics تاريخ الاطلاع 2023/09/08

2) الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتجديد الاقتصادي، https://crea.dz/ تاريخ الاطلاع 2023/11/12

3) الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2024/01/02

4) تقرير عن وكالة الأنباء الجزائرية، صدور المرسوم التنفيذي المتضمن تشكيل وسير المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات بالجريدة الرسمية، https://www.aps.dz/ar/economie/147900-2023-08-15-16-. تاريخ الاطلاع 2023/10/15

5) تقرير صادر عن وكالة الأنباء الجزائرية، منتدى التصدير يقدم عدة اقتراحات تهدف

لرفع قيمة الصادرات خارج المحروقات، https://www.aps.dz/ar/economie/133385-58-53-22-20-10-2022 تاريخ الاطلاع 2023/09/28 .

6) تقرير صادر عن وكالة الأنباء الجزائرية، الاستراتيجية الوطنية للتصدير: استكمال التقرير النهائي قبل سنة 2018، https://www.aps.dz/ar/economie/57339-2018 تاريخ الاطلاع 2023/12/30

7) تقرير تلفزيوني صادر عن المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، العاصمة- منتدى التصدير/ تنمية الصادرات من أجل التجديد الاقتصادي، https://www.facebook.com/watch/?v=1161003751460188، تاريخ الاطلاع 2023/10/19

8) تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2018، الإستراتيجية الوطنية للتصدير:(SNE) الاستشارة الثانية ليومي 29 و30 جانفي 2018 بمقر الوكالة "ألجكس" تاريخ الاطلاع 2024/01/19

المراسيم التنفيذية: المرسوم التنفيذي رقم 23-290 المؤرخ في 3 أغسطس 2023، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 يونيو 2004